مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الرابع/ العدد الثاني
ديسمبر 2017

OEB Univ. Publish. Co.

العوامل المؤثرة في اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية

The Factors of Choosing Accounting Policies

د.حسن توفيق مصطفى
جامعة الزرقاء - الأردن -
hasanjay10@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2017/10/25 **تاريخ التعديل:** 2017/12/25 **تاريخ قبول النشر:**2017/12/29

الملخص:

تكمن أهمية هذه الدراسة في مساهمتها في القدرة على التنبؤ بالممارسات المحاسبية نتيجة للتغيرات المستجدة في البيئة الاقتصادية وتعميق الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية واحتمال قيام الادارة باتباع سياسات محاسبية تخدم مصالحها بالدرجة الاولى . وفي ظل المرونة المتاحة لديها في اختيار بدائل السياسات المحاسبية فان الامر يتطلب التعرف على المحددات والعوامل التي تؤثر في قرار اختيار الادارة لتلك البدائل .. كما تساهم في تحليل وتفسير سلوك الأطراف التي يتكون منها المنشاة ومنها سلوك الإدارة حول اختياريها من بدائل لسياسات محاسبية.

الكلمات المفتاحية: السياسات المحاسبية، التنبؤ، نسبة تركيز الاسهم، حوافز ومكافآت الادارة، التكاليف السياسية ، عقود المديونية ،

Abstract:

This study aimed at the contribution to the predictability of accounting practices as a result of changes in the economic environment, the deepening of the obligation to apply international accounting standards, and the possibility of the administration to adopt accounting policies that primarily serve its interests. In light of the flexibility available in selecting alternatives accounting policy, it is necessary to identify the determinants and factors that influence the decision to choose the management of these alternatives. It also contributes to the analysis and interpretation of the behavior of the parties, including the management's behavior on its choice of alternatives to accounting policies.

Key words: Accounting Policies, Forecasting, Stock Concentration, Management Incentives and Rewards, Political Costs, Debt contracts,

المقدمة:

تمثل القوائم المالية المصدر الرئيسي للبيانات الأزمة لقياس وتقييم أداء المنشآت واتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية. ومما لاشك فيه أن دقة نتائج التقييم وما يتخذ من قرارات يتوقفان بشكل أساسي على مدى دقة وموثوقية البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية، وحيث ان البيانات المحاسبية التي تشتمل عليها القوائم المالية التي تستخدمها الأطراف المختلفة المهتمة بالمنشأة هي المنتج النهائي لتطبيق السياسات المحاسبية التي تقوم إدارة النشأة باختيارها من بدائل تلك السياسات ، لذا فان السياسات المحاسبية التي ستتبناها المنشأة في إعداد قوائمها المالية سواء في مجال القياس أو في مجال الإفصاح ستؤثر بلا شك في قرارات المستخدمين الذين يعتمدون على تلك القوائم في اتخاذ قراراتهم. ونظرا للمرونة النسبية الممنوحة للإدارة في قرار اختيار وتطبيق البدائل المتاحة لها من السياسات المحاسبية لذا من الطبيعي أن تسعى الإدارة إلى تعظيم منفعتها عن طريق اختيار السياسات التي تتلاءم مع مصالحها.

وقد أدى تطور البحوث المحاسبية إلى تحول اهتمام الفكر المحاسبي من مجرد تقديم اقتراحات وتوصيات الى ما يجب إتباعه في الممارسات والتطبيقات المحاسبية في محاولة تفسير دواعي اختلاف الطرق والسياسات المطبقة بين المنشآت المختلفة وتحليل العلاقة بين هذا الاختلاف وبعض العوامل والمتغيرات لتفسير الممارسات المحاسبية ، غير أن الفكر المحاسبي اتجه في الآونة الأخيرة نحو بناء نظريات تصف وتحلل الممارسات المحاسبية القائمة وتتوقع ما سيكون اعتمادا على الآثار الاقتصادية والمالية لتلك الممارسات وذلك من خلال استخدام ما يعرف بالمدخل الايجابي إذ حقق هذا المدخل نجاحا ملحوظا من حيث قدرته على تحديد العوامل المؤثرة في قرار الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ومن ثم التنبؤ بتلك السياسات وبالتالي لصبح له دور بارز في بناء المعايير المنظمة للسياسات المحاسبية.

حيث ظهرت في أواخر الستينيات مجموعة من الدراسات التطبيقية التي تحلل العلاقة بين البيانات والمتغيرات الاقتصادية وفي بداية السبعينيات لاحظ المحاسبون أن الأبحاث المقدمة لم

تحاول تفسير اختلاف الطرق المحاسبية المطبقة في الشركات ولذلك قاموا بمحاولات عدة لبناء النظريات التي تفسر ممارسات محاسبية وتتنبأ بالمتغيرات المحاسبية دون غيرها .

أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية هذه الدراسة في مساهمتيها في القدرة على التنبؤ بالممارسات المحاسبية نتيجة للتغيرات المستجدة في البيئة الاقتصادية وتعميق الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية واحتمال قيام الادارة باتباع سياسات محاسبية تخدم مصالحها بالدرجة الاولى . وفي ظل المرونة المتاحة لديها في اختيار بدائل السياسات المحاسبية فان الامر يتطلب التعرف على المحددات والعوامل التي تؤثر في قرار اختيار الادارة لتلك البدائل .. كما تساهم في تحليل وتفسير سلوك الأطراف التي يتكون منها المنشاة ومنها سلوك الإدارة حول اختياريها من بدائل لسياسات محاسبية.

اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. ألتعرف على اهم السياسات المحاسبية المتبعة بين الشركات وتقيم ما يترتب عليها من اثار في القرارات الاقتصادية للأطراف ذات العلاقة.
2. دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار السياسات المحاسبية .

مشكلة الدراسة :-

من خلال الدراسة التحليلية لدراسة البواعث الاقتصادية لعملية اختيار الادارة للسياسات المحاسبية، تم اعتماد التكاليف التقاعدية والتكاليف السياسية بوصفها اهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر في اختيار لأداره للسياسات والطرق المحاسبية حيث يعد قرار اختيار السياسات التي تحكم اعداد القوائم المالية للمنشاة من اهم القرارات المحاسبية التي تتخذها الادارة وذلك نظرا للآثار الهامة التي يتركها هذا القرار على نتيجة اعمال المنشاة ومركزها المالي ومن ثم على القرارات التي الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو تلك القوائم . ذلك ما يجعل من الاهمية بمكان الاردنية ، ليست بالضرورة هي نفسها الموجودة في الدول المتقدمة او حتى النامية منها ؛ لذا رأى الباحث ان يمحور مشكلة دراسة في السؤالين التاليين:

1 – هل تصح فرضيات ودراسة وتفسير الدوافع الاقتصادية لعملية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية في شركات المساهمة العامة الاردنية ؟

2 – هل تختلف تلك الدوافع بين الشركات باختلاف نسبة تركيز الاسهم في مجلس ادارة الشركة؟

في ضوء سؤالّي مشكلة الدراسة يضع الباحث فرضيات دراسته على النحو التالي:

الفرضيات المتعلقة بالبواعث الاقتصادية لعملية اختيار السياسة المحاسبية؛

أولاً : التكاليف السياسية:

تنشأ التكاليف السياسية من الجهود التي تبذلها المنشأة للحد من التدخل الخارجي من قبل الجهات الحكومية في شؤون الوحدة المحاسبية، حيث تميل إدارة الشركات إلى استخدام سياسات محاسبية تساعد على تجنب هذا التدخل الخارجي وجعله لصالح المنشأة. ولوحظ هنا أن الإدارة تتخوف من إظهارها أرباح مرتفعة، وذلك لتجنب تكوين انطباع لدى الأجهزة الحكومية بوجود أرباح غير عادية وبالتالي زيادة احتمالات التدخل مثل فرض ضرائب استثنائية على أرباحها، أو تحديد أسعار منتجاتها، أو حتى التأميم. وبناء عليه فإن المنشآت كبيرة الحجم يمكن أن تحقق أرباحا مرتفعة غالبا ما تزيد تكاليفها السياسية أما المنشآت صغيرة الحجم التي تحقق أرباحاً منخفضة فتنخفض تكاليفها السياسية (Watts&Zimmerman،1978،134-112:PP)

وباختصار فإن البيانات المحاسبية الخاصة بالمنشآت التي تحظى باهتمام أصحاب المصالح وفئات المجتمع المختلفة لها آثار اقتصادية عليهم، وبالتالي فإن أي تعديل في هذه البيانات نتيجةً لتعديل أو اختيار سياسة محاسبية معينة من شأنه أن يؤدي إلى تعديل احتمال أن تفرض ضرائب أو تمنح مساعدات لهذه المنشآت.

ولقد عرفت التكاليف السياسية بأنها التكاليف التي تتحملها المنشأة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة صدور قرارات سيادية، أو ما تقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر في قيمة المِنشأة، أو تحويل الثروة من المنشأة إلى الدولة أو بين

الأطراف ذوي المصالح في المِنشأة. ونظراً لصعوبة القياس المباشر للتكاليف السياسية فيتم التعبير عنها بمقاييس تقريبية (حمد الله، 1987،ص ص:311-344) هي:

أ. الحجم:

يفترض معظم الباحثين أن المنشآت كبيرة الحجم تكون أكثر حساسية للتدخل الحكومي، ولذلك كلما زاد حجم المنشأة زادت درجة حساسيتها تجاه العوامل السياسية، وزاد احتمال اختيارها للطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض مستوى الربحية والعكس صحيح. ويعبر عن حجم المنشأة بالقيمة الإجمالية للموجودات أو قيمة المبيعات، حيث إنه من غير المتوقع أن تتعرض المِنشأة ذات الموجودات الضخمة أو قيمة المبيعات المرتفعة لنفس الضغوط السياسية التي تتعرض لها المنشآت صغيرة الحجم، وبالتالي تكون الأولى أكثر حساسية من الثانية، وأكثر تعرضاً لمطالب نقابات العمال و المستهلكين وغيرها من جهات الضغط المختلفة وخاصة في فترات ارتفاع الأرباح، فيما يحفز أو يدفع الإدارة إلى اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض رقم الربح المنشور.

ب. كثافة رأس المال:

يقصد بها حجم استثمارات المنشأة في الموجودات الرأسمالية (الثابتة). إذ كلما زادت درجة كثافة رأس المال زادت معها الحساسية السياسية وهذا يحفز الإدارة إلى اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض رقم الربح المنشورة. وطبقاً للنظرية الإيجابية يعبر عن هذا المتغير باستخدام نسبة الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات.

ج. درجة التركز الصناعي:

كلما زادت درجة التركز الصناعي (تركز مبيعات الصناعة أو القطاع في عدد قليل من المنشآت) كلما زادت درجة الحساسية السياسية، بما يعني أن قيام المنشآت باستخدام سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربحية حيث غالباً ما تكون هذه المنشآت متحفظة نظراً لقوة مراكزها المالية، وكذلك محاولة منها لتخفيض مخاطر التكلفة السياسية وتدخل الحكومة.

ويستخدم مقياس مبيعات أكبر شركتين في الصناعة (القطاع) إلى إجمالي مبيعات القطاع كمؤشر على درجة التركز الصناعي.

د. الملكية الحكومية:

كلما زادت نسبة الملكية الحكومية في رأس مال المنشأة زادت درجة الحساسية السياسية واتجهت المنشآت إلى تبني سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربحية، ويتم حساب هذا المقياس (المتغير) بنسبة الملكية الحكومية في رأس مال المنشأة إلى إجمالي حقوق الملكية.

هـ. اتجاه الربحية:

تولي الإدارة رقم صافي الدخل اهتماماً خاصاً عند إعدادها للقوائم المالية، بمعنى أنها تحاول الحفاظ على ثقة مستخدمي القوائم المالية في أدائها وذلك من خلال ما يسمى بتمهيد الدخل. وحسب النظرية الإيجابية فكلما اتجهت مؤشرات ربحية المنشأة إلى التصاعد، فإن ذلك يكون حافزاً على اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليص هذه الربحية وذلك من أجل تلافي الضغوط المحتملة عليها من جهة دائرة الضريبة ومطالب نقابات العمال والعكس بالعكس.

ثانياً : التكاليف التعاقدية:

اختبرت بعض الدراسات العلاقة بين تكاليف الالتزام ومراقبة العقود وبين قرار اختيار السياسات المحاسبية، وتم التركيز في تلك الدراسات على نوعين أساسيين من التزامات العقود هما عقود المديونية وعقود نظم حوافر الإدارة. وبصفة عامة فإن المعيار هنا هو اختيار السياسة المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف التعاقدية إلى أقل حد ممكن، والعمل على تجنب الإخلال بالشروط والقيود التي تتضمنها.

تؤثر تكلفة التعاقدات في قرار المفاضلة بين اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية، بحيث يتم تبني السياسات التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة التعاقدات إلى أدنى حد ممكن، وتجنب القيود المفروضة ضمن نصوص هذا التعاقد. وبسبب وجود تعارض في المصالح بين الإدارة وأصحاب المصالح تنشأ التكلفة التعاقدية التي تتضمن تكاليف الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتأمين مصالح أصحاب المصالح، وتكاليف الإجراءات التي يقوم بها أصحاب المصالح للرقابة على عمل الإدارة، والتكاليف التي قد تِنشأ من التخفيض في قيمة المِنشأة نتيجة الآثار السلبية للقرارات الإدارية لتعظيم منافعها على حساب أصحاب المصالح. ولتخفيض الآثار السلبية لهذا التضارب

في المصالح فإن ملاك المنشأة يقومون بإبرام عقود مع الإدارة تتضمن برنامجاً للحوافز يعتمد على أرقام الدخل، وبالتالي فإن الإدارة يكون لديها الدافع في اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الدخل بما يعظم منفعتها (الدهراوي، 1994،ص ص:195-250) وقد تم التركيز في الدراسات السابقة على نوعين أساسيين من التزامات العقود وهما:

أ. عقود وحوافز الإدارة:

في ظل وجود عقود للحوافز يعتمد على ما تحققه الإدارة من أرباح، يكون اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية التي تسهم في إظهار الأرباح أعلى وذلك للحصول على حوافز أكبر. وتتكون مكافآت الإدارة من:

1. المرتبات والحوافز:

بافتراض ثبات العوامل الأخرى كما هي فإنه في حالة وجود نظام للحوافز للإدارة تكون مبنية على أرقام الأرباح المنشورة، فإنه من المرجح أن تلجأ الإدارة إلى تبني واختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى زيادة الأرباح الجارية. حيث أثبتت الدراسات السابقة أن استخدام رقم الربح المحاسبي بديلاً عن قيمة المنشأة لتحديد حوافز الإدارة إنما نتج عن صعوبة ملاحظة وتحديد قيمة المنشأة الناتج عن عدم قابلية معظم الديون والالتزامات للتداول في السوق. وباستخدام رقم الربح كأساس لتحديد الحوافز فإن اختيار السياسات التي تؤدي إلى زيادة رقم الربح المحاسبي سوف يؤدي إلى زيادة حوافز الإدارة، إلا أنه سوف يؤدي في الوقت نفسه إلى خفض صافي التدفق النقدي الناتج عن زيادة الضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض توزيع الأرباح على المساهمين، وبالتالي يتعارض مع مصالح حملة الأسهم (صالح، ٢٠٠٣،ص ص:483-536).

2. العائد على حقوق الملكية:

للحد من التعارض بين الإدارة وأصحاب المصالح يلجأ الملاك إلى إشراك الإدارة في ملكية المنشأة عن طريق تخصيص جزء من الأسهم للإدارة. وبذلك يمكن للإدارة زيادة منفعتها عن

طريق زيادة العائد على تلك الأسهم، وذلك باختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الربح المحاسبي، بما لا يتعارض في نفس الوقت مع قيمة الأسهم في السوق.

لذا فإنه من المتوقع أن تختار الإدارة السياسات المحاسبية التي تؤثر في رقم الربح لمحاسبي الذي يحقق لها الزيادة في الحوافز النقدية والعائد على حقوق الملكية أيهما أكبر(حمد الله، 1987، ص ص:311-344)

ب.عقود المديونية:

يلجأ المقرضون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة المنشأة يتم بمقتضاه وضع قيود على تصرفات الإدارة للعمل على الحد من التعارض بين مصالح الإدارة وحملة الأسهم ومصالح الدائنين، وتتضمن عقود المديونيةتعهداً من الإدارة يتم بمقتضاه تقييد تصرفاتها من حيث تحديد حد أقصى لدفع التوزيعات لحملة الأسهم والحد من إصدار سندات دين أو تحديد أقصى لنسبة السيولة والمديونية. يرتكز تحديد تلك الحدود على الأرقام المحاسبية بصفة أساسية، لهذا فإن الإدارة تختار السياسات المحاسبية التي تعظم منفعتها ومنفعة حملة الأسهم دون انتهاك شروط عقود المديونية (البحيري، 1993،ص ص: 1-62)

وقد أيدت نتائج الدراسات السابقة وجود علاقة ارتباط قوية بين عقود المديونية وبين الاختيار للسياسات المحاسبية، فكلما ازدادت عقود المديونية أو كلما زاد احتمال انتهاك أو إخلال المنشأة بالتزامات نصوص عقود الاقتراض كما تعكسها البيانات المالية والمؤشرات المحاسبية، كان هنالك دافع لدى الإدارة لاختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى إظهار أرباح و بالتالي زيادة حقوق الملكية، وذلك حتى تتفادى أي انتهاك لشروط عقود المديونية وللتخفيف من حدة القيود التي تفرضها الاتفاقات الائتمانية على أنشطة هذه المنشآت. وتستخدم نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الموجودات كمؤشر لقياس المديونية.

ثالثاً : عوامل أخرى :

هنالك العديد من العوامل الأخرى التي تم اختبارها بالإضافة إلى العوامل السابقة، وقد تلعب هذه العوامل دوراً رئيسياً في تفسير عملية الاختيار للسياسات المحاسبية وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1. العرف المحاسبي:

يعد شيوع استخدام سياسة محاسبية في التطبيق أكثر من غيرها بمجال الصناعة (القطاع) من العوامل الترجيحية في اختيار السياسات المحاسبية. فإذا افترضنا أن سياسة أو أسلوب رسملة مصاريف التأسيس ونفقات البحوث والتطوير أكثر شيوعاً في مجال الصناعات الكيميائية، فمن المرجح أن يقع الاختيار المحاسبي لمنشآت هذا القطاع على هذه السياسة دون غيرها. كذلك فإن الاعتراف بالإيراد عند نقطة الإنتاج بالنسبة لمنشآت التعدين واستخدام نسبة الإنجاز بالنسبة لمنشآت المقاولات وغيرها تعد من السياسات الأكثر شيوعاً في الاستخدام في القطاع نفسها. ويقوم هذا العامل على أساس أن شيوع استخدام سياسة محاسبية يرجع إلى ملاءمتها لطبيعة الصناعة والبيئة المحاسبية المحيطة. وبناء عليه يفترض أن هنالك ميلاً لدى الإدارة لاتباع السياسات المحاسبية الأكثر شيوعاً في الصناعة (القطاع).

2. درجة التحفظ:

تتوقف عملية الاختيار المحاسبي بين بدائل السياسات المحاسبية في بعض الدول على درجة تحفظ المنشآت في اختيارها. وقد تكون المنشأة على درجة عالية من التحفظتمشياً مع سياسة الحيطة والحذر، فتلجأ إلى اختيار السياسات المحاسبية التي تقلل من أرباح العام الحالي وتفضيل ترحيل الأرباح إلى الأعوام المقبلة. ومن ناحية أخرى تكون هذه المنشأة غير متحفظة في اختيار سياستها المحاسبية فتفضل اختيار السياسات المحاسبية التي تزيد أرباح العام الحالي. وبناء على ذلك تفترض النظرية الإيجابية أنه كلما زادت درجة التحفظ لجأت المنشأة إلى الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية التي تقلل الأرباح إلى أدنى حد ممكن والعكس صحيح.

3. رأي مدقق الحسابات:

قد تلجأ بعض المنشآت في بعض الدول النامية ومنها الأردن_ عادة إلى مراعاة رأي مدقق الحسابات في الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية وذلك للتوصل إلى الاختيار الأكثر ملاءمة لظروفها وطبيعة نشاطها. ويرجع ذلك إلى أن مدقق الحسابات تكون لديه الخبرة والدراية والفهم لطبيعة عملية الاختيار المحاسبي وعلاقتها ببيئة الممارسة العملية. ففي الأحوال التي لا تفضل فيها الإدارة إحدى السياسات المحاسبية على السياسات المحاسبية الأخرى، فإنها تلجأ إلى رأي مدقق الحسابات لمساعدتها في هذا الشأن، وبناء عليه في حالة غياب المعايير المحاسبية يتوقع أن تتبنى المنشآت أو تختار السياسة المحاسبية التي يفضلها مدقق الحسابات والاعتماد عليها.

لإطار النظري للسياسات المحاسبية :

السياسة المحاسبية : هي مجموعة أدوات التطبيق العلمي التي تستخدمها الإدارة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، و يقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد و الأسس و الطرق والإجراءات التي يستعين المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية و بيان كيفية معالجة البنود والعمليات و الأحداث في مجال محدد . (البحيري2003).

و تطرقت الفقر ة (21) من المعيار الدولي رقم (١) للسياسات المحاسبية. ويقصد بالسياسات المحاسبية " المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشاة في إعداد وعرض القوائم المالية . International Financial Reporting Standard.

وتعرف السياسة المحاسبية أيضا بأنها " مجموعة المعايير والقواعد المحاسبية التي تحدد أسسا لقياس والإفصاح والعرض للبيانات المالية الواردة بالتقارير المالية للمنشأة، ويتم اختيار هذه المعايير والقواعد من بين جميع المعايير والقواعد المحاسبية العامة والمقبولة في المجتمع الذي تعمل فيه المنشأة ، وتقع مسؤولية هذا الاختيار على إدارة المنشأة . وعلى مدقق الحسابات

الخارجي المستقل التأكد من مدى صحة وملائمة المعايير والقواعد المحاسبية المستخدمة (عثمان، 2000)

وتختلف السياسات المحاسبية من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع والمؤثرة فيها، ولذلك فهي عرضة للتغير والتعديل مرور الزمن، وبالتالي تختلف السياسات المحاسبية فيما بين المنشآت المختلفة ، فقد تلجأ المنشأة الواحدة إلى إتباع أكثر من طريقة محاسبية عند معالجة حسابات معين ة، حيث يترك للمنشأة حرية الاختيار بين السياسات المحاسبية ، ولكن مع مراعاة بعض الضوابط، لعل أهمها مراعاة قيدا لاتساق أو التماثل المحاسبي في السياسات المحاسبية بين الفترات المالية المختلفة.

وبما أن المعلومات المحاسبية هي الركيزة الأساسية عند اتخاذ القرارات ت فمن المهم الاعتماد عليها في عقد المقارنات بين الفترات المالية، وبالتالي فإن الاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية أمر ضروري للجهات المختلفة، ولاتخاذ القرارات المختلفة من قبل أصحاب المصالح في المنشأة، وبالتالي ازدياد القدرة على التنبؤ بناء على ما هو موجود.

ويترتب على إدارة المنشاة اختار السياسات المحاسبية الملائمة المتوافقة مع إمكانيات وظروف وطبيعة المشاة وذلك بالاسترشاد بالاعتبارات أو القيود التالية:

أولا: التحفظ والحيطة والحذر:

يطبق في الممارسات المهنية عن طريق السعي لاختيار السياسات والأساليب المحاسبية من بين البدائل المختلفة ما يؤدي منها إلى عدم المبالغة في قيمة دخل الفترة المحاسبية أي ما يؤدي منها إلى عدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة والأخذ بعين الاعتبار الخسائر المتوقعة، واختيار السياسات التي تؤدي إلى عدم المغالاة في قيم الأصول وتعظيم قيم المطلوبات، وذلك بمراعاة التخطيط في قياس نتيجة العمليات لدى إعداد البيانات المالية،

حيث يمثل الاتجاه التقليدي للمحاسبين عند المفاضلة بين السياسات المحاسبية البديلة ولكن يجب عدم المغالاة في تطبيق واستخدام هذا الاعتبار بشكل عام. ثانياً : تغليب الجوهر على الشكل القانوني أو التنظيمي: حيث يتطلب اختيار تلك القواعد المحاسبية التي تتفق مع الجوهر ومضمون الأحداث والعمليات المالية، وليس مجرد الشكل القانوني أو التنظيمي فقط لدى عرض وتقييم هذه العمليات والأحداث، فمثلاً إذا كانت عملية انضمام شركتين تمثل في واقع الأمر سيطرة إحداهما على الأخرى فإن مثل هذه العملية تعد عطية شراء وليست توحيداً للمصالح بغض النظر عن الصيغة القانونية أو التنظيمية التي تمت بها عملية الانضمام.(بلقاوي2004)

ثانيا: الأهمية النسبية:

هذا العامل مهم في تحديد معالم السياسة المحاسبية المتبعة، و يعد تطبيق لمبدأ اقتصاديات المعلومات، أي اختيار سياسة محاسبية معينة على أساس أن فوائدها والعائد من المعلومات المحاسبية الناتجة منها يزيد عن تكاليف إنتاج وتوصيل هذه المعلومات بمعنى آخر يتم مراعاة الأهمية النسبية من خلال الإفصاح عن كافة البنود التي يكون لها تأثير مادي في عملية اتخاذ القرارات، ومن الممكن أن تؤثر في قرارات أصحاب المصالح داخل وخارج المنشأة. ومما لا شك فيه أن هذه الاعتبارات الثلاثة تترك للإدارة مجالاً واسعاً للتأثير في معالم السياسات المحاسبية الخاصة بالمنشأة، ومن ناحية أخرى نجد أن تدخل الإدارة قد يأتي متعا رضاً مع مصالح كثير من الفئات والجهات التي تعتمد على التقارير المالية المنشورة . وعليه فإن تحقيق المرونة في تحديد واختيار السياسة المحاسبية يعد أمراً ضرورياً ومهماً ، وإّ لا أتت هذه السياسة بصورة جامدة وغير قادرة على مواكبة التغير المستمر في الظروف والاحتياجات- المستقبلية(صالح 2003)

الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

من خلال إصدار معايير المحاسبة الدولية(IASBاهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية)

بالإفصاح عن المعلومات والبيانات المحاسبية. فقد تم تحديد ذلك من خلال ثلاثة معايير محاسبية، اهتمت بهذا الموضوع، وهذه المعايير هي:

– المعيار رقم (1) وهو بعنوان: عرض البيانات المالية.

– المعيار رقم (24) وهو بعنوان: إفصاح الأطراف ذات العلاقة.

– المعيار رقم (30) وهو بعنوان : الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

ونظراً لأهمية الإفصاح عن السياسات ت المحاسبية وقواعدها، من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، أصبح الالتزام بهذه القواعد ملزماً للشركات المساهمة العامة الأردنية بموجب كل من قانون الشركات المؤقت رقم (40) لعام 2002 ، وتعليمات الإفصاح عن المعلومات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام 1998 . و يعالج المعيار الدولي رقم (١) وهو بعنوان "عرض البيانات المالية " المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية التي تشمل الميزانية العمومية وبيان الدخل والملاحظات على البيانات الأخرى الملحقة بتلك البيانات التي تعد جزءاً مكملاً لها . حيث تمثل متطلبات الإفصاح ح التي يحددها هذا المعيار الحد الأدنى للإفصاح المطلوب في البيانات المالية، أما التفاصيل فيتم الإشارة إليها في المعايير المحاسبية الصادرة بشان الموضوعات المحاسبية المختلفة، كما شهد الفكر المحاسبي اهتماما بحثيا واسعا بهذه العملية التي كان يصطلح عليها بـ " إدارة الأرباح أو تجميل الأرقام المحاسبية " و ذلك للإجابة عن تساؤل مهم برز إمام الكثير من المعنيين بالفكر المحاسبي و التطبيق العملي له وخاصة في الولايات المتحدة وهو : لماذا تختار الإدارة بعض السياسات دون أخرى؟؟ ومن أمثلة الجهود البحثية في هذه الاتجاه الدراسة (دراسة كرستنز 2001) التي تناولت شكل أو نوع الإدارة وعلاقتها بعملية إدارة الأرباح ،حيث قام بتقسيم الشركات عينة الدراسة إلى مجموعتين : الأولى الشركات المدارة بواسطة الملاك، أما المجموعة الثانية فهي مجموعة الشركات المدارة من غير الملاك وقد أسفرت نتائج الدارسة عن كون الشركات التي من النوع الثاني هي الأكثر ميولا نحو إدارة الأرباح.

ولكن على إثر تحقق الباحثين من أوجه قصور منظور المدخل المعياري في تنظير المعرفة المحاسبية ،بسبب كونه يقوم على وصف ما يجب. أن تكون عليه الممارسة المحاسبية ، واشتقاق المبادئ بالاعتماد على الاستنباط أو الاستدلال ،واستخدام المنطق في تحديد مجموعة الأهداف المرغوب في تحقيقها ،ثم الاختيار بين البدائل المحاسبية بما يحقق هذه الأهداف ، بمعنى أخر: بسبب قيام النموذج المعياري بوضع السياسات المحاسبية في ضوء مجموعة من الأهداف المحسوبة سلفا ،نتيجة الإجهاد والتفكير المنطقي المنظم ،دون مراعاة للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمن يقومون بتطبيق هذه السياسات وتوافقها مع أهدافها – على إثر ذلك سرعان ما وصفت تلك الجهود بأنها لم تتمكن من إرساء الدعائم الأساسية للبحث في العوامل المحددة لسلوك الإدارة في عملية اختيار السياسات المحاسبية ، ومن ثم يكون الإخفاق في شرح وتفسير ذلك السلوك ، وقد تمت الدعوة إلى ضرورة النظر في عملية اختيار السياسات المحاسبية باعتبارها قرارا اقتصاديا متزامنا مع قرارات الاستثمار والإنتاج . ولقد وصفت دراسة بعنوان " Towards a positive theory of the determination of accounting standards " بأنها حجر الزاوية للدراسات التي استخدمت المدخل الايجابي في تفسير عملية اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية (الفضل 2006)، وذلك بفعل تحفيزها للبحث المحاسبي على التحول نحو تحليل وتفسير الاختبارات المشاهدة للطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية ونظرية تكلفة الوكالة والعلوم السلوكية ، على اعتبار أن اختيار الإدارة لسياسة محاسبية معينة لا يتم فقط وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها ، وإنما يأخذ في الاعتبار تفضيل الإدارة .

وقد توالت الدراسات في هذا المجال بعد ذلك بين مؤيد ومعارض، وتركزت على إجراء بعض الاختبارات على عدد من الفروض التي قامت عليها تلك الدراسة مثل عقود المديونية والتكاليف السياسية وخطط الحوافز الإدارية وامتدادا لجهود الباحثين في هذا المضمار الحيوي من النظرية المحاسبية ، يأتي البحث الحالي الذي يستهدف إبراز دور المدخل الايجابي في تحليل وتفسير الدوافع المختلفة التي تتحكم في سلوك الإدارة عند اختيار السياسة المحاسبية.

يتم الإفصاح في العام الذي تغيرت فيه الوحدة المحاسبية عن مقدار التغيير في صافي الدخل و ربحية السهم الخاص بالسنوات السابقة الواردة في التقرير المالي.

الطرق والسياسات المحاسبية :

نظراً لتعدد وتنوع الطرق والسياسات المحاسبية فإن الباحث سيركز اهتمامه على أكثرها شيوعاً في الاستخدام من قبل إدارات الشركات الأردنية في إدارة أرباحها وهما: طرق تسعير المخزون وطرق احتساب الإهلاك وعلى النحو التالي (بلقاوي2004):

1) الطرق البديلة لسياسة تسعير المخزون :

يعد بند المخزون الأصول المهمة في الشركات ، والمشكلة الأساسية في هذا البند يتمثل في أن السلع التي تباع خلال الفترة المالية نادراً ما تتطابق تماماً مع السلع المشترات او المصنعة خلال الفترة .

ونتيجة لذلك ظهرت أهمية تخصيص كلفة السلع المتاحة للبيع على كل من السلع المستخدمة أو المباعة ، وتلك التي لا تزال لدى الشركة حتى نهاية الفترة ، ومن ثم فهناك علاقة واضحة بين التكاليف والمخزون يمكن التأثير فيها من خلال الطرق المختلفة لتسعير المخزون ، حيث أفرزت الدراسات في هذا الخصوص العديد من الطرق ، إلا أنه يمكن تبويبها في مجموعتين أساسيتين هما:

مجموعة الطرق المستندة في التسعير على أساس الكلفة ، مثل "طريقة المتوسط المرجح "و"طريقةالوارد أولاً صادر أولاً" و "طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً" .

مجموعة الطرق المستندة في التسعير على أساس الكلفة وغيرها ، مثل طريقة سعر السوق أو الكلفة أيهما أقل ، وطريقة سعر البيع ، وطريقة صافي القيمة القابلة للتحقق وكلفة الإحلال .

ويوضح الجدول رقم 1 الخصائص الأساسية لأهم ثلاثة طرق استخدمت من قبل الشركات عينة الدراسة ، وذلك لإدراك مدى المرونة المتاحة للإدارة للاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية عندما ترغب في إدارة أرباحها .

جدول رقم (1): محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية

خصائص طرق تقييم المخزون وأثرها في القوائم المالية

طرق التقييم	الخصائص			
	المفهوم والسمات الأساسية	الأثر في قائمة الدخل	الأثر في قائمة المركز المالي	شروط خاصة
1. طريقة المتوسط المرجح	– يتم تقدير المخزون على أساس المتوسط المرجح للوحدة على مدى الفترة بما يدني أثر تقلبات الأسعار – تنقد أساساً في أن تكلفة الوحدة المستخدمة في تحديد تكلفة المبيعات لا تحقق مفهوم المقابلة .	1. لا تعكس مقابلة التكاليف الجاريــة بالإيرادات الجارية . 2. تعتبر محايدة بالنسبة لتحديد الدخل حيث أن مجمل الربح الناتج عنها يقع في المدى بين الطريقتين التاليتين.	يظهر المخزون بقيمة متوسطة لا تعكس قيمة المركز المالي بمقاييس التكلفة التاريخية الجارية .	يفضل إتباعها حالة تذبذب الأسعار هبوطا" وصعودا
2. طريقة الوارد أولاً صادر أولاً	– تعتبر تقريبا لطريقة التعيين العيني وواسعة الانتشار لبساطتها . –رقابة الإدارة محدودة على اختيار الواردات. – صعوبة فصل المكاسب والخسائر التي تنتج عن تغييرات أللأسعار عن الدخل الناتج من قرارات الإدارة في نظام العمليات العادية	1– لا تعكس مقابلة التكاليف الجارية بالإيرادات الجارية . 2– الربح الناتج لا يعبر عن حقيقة الأرباح سواء عند ارتفاع أو انخفاض الأسعار .	يظهر المخزون آخر المدة بتكلفة أحدث التكاليف ويفترض أنها تقريب لتكلفة الإحلال.	يفترض أن تباع السلع على أساس الوارد أولاً صادر أولاً .

3. طريقة الوارد أخيرا صادر أولاً	تبرر فكرة أن المخزون الأساسي يشبه أصلا ثابتا يجب المحافظة علية باستمرار ولكنه يبوب أصلا متداولا. يفضل إتباعها لأغراض ضريبة الدخل .	1- تسهيل مقابلة التكاليف الجارية مع الإيرادات الجارية بشكل جزئي ، حيث تم تحديد تكلفة المبيعات بقيمة إجمالي المشتريات. 2. تسمح بانسياب الدخل على مدار الدورة التجارية حالة تقلبات الأسعار	يظهر المخزون بأسعار فترات ماضية لا تعبر عن الظروف الحالية .	تكون صحيحة إذا لم تتم تصفية المخزون الأساسي . تكون مفيدة إذا كانت مكاسب وخسائر الحيازة ملائمة

	أثر التغير في الأسعار على القوائم المالية			
	حالة ارتفاع الأسعار	حالة انخفاض الأسعار		
	الأثر في صافي الدخل	الأثر في المركز المالي	الأثر في صافي الدخل	الأثر في المركز المالي
الطريقة 1	تعد محايدة بالنسبة للمخزون وتكلفة البضاعة المباعة وتكون القيم في المدى بين القيمتين الناتجتين من "طريقة الوارد أولاً صادر أولاً" و "طريقة الوارد أخيرا صادر أولاً".			
الطريقة 2	أعلى صافي دخل	أعلى قيمة مخزون	صافي دخل منخفض	أدنى قيمة مخزون
الطريقة 3	أدنى صافي دخل بشرط عدم تصفية مخزون أول المدة.	يقيم المخزون بالأسعار الأقل.	صافي دخل مرتفع .	أعلى قيمة مخزون.

الطرق البديلة لسياسة احتساب الاستهلاك :

لا شك أن الأصول المعمرة تقتنى بهدف الحصول على منافعها الاقتصادية في المستقبل من خلال مساهمتها في تحقيق الإيراد ، ومن ثم فإن جزءاً من كلفتها يجب أن يحمل على تلك الإيرادات خلال الفترة التي تحققت فيها ، وذلك بما يحقق متطلبات الكلفة التاريخية وقياس الدخل .

ويوجد في الأدب المحاسبي العديد من الطرق التي يمكن إتباعها من احتساب الاستهلاك ويوفر كل منها نموذجاً مختلفاً من التخصيص ومن ثم أثارا مختلفة على القوائم المالية ، الأمر الذي يتيح للإدارة فرصة الاختيار من بين هذه النماذج وفقاً لدالة تفضيلاتها ، خاصة أن المعايير المحاسبية الدولية لم تشر أو تلزم إدارة الشركات بضرورة إتباع طريقة معينة للاحتساب شريطة الثبات عليها من فترة لأخرى والإفصاح عن أي تغيير وأسبابه ، يوضح الجدول رقم 2 الآثار المترتبة على كل طريقة من طرق احتساب الاستهلاك .

جدول رقم (2): طرق الإهلاك في القوائم المالية

خصائص الطرق	المفهوم	الأثر في قائمة الدخل	الأثر في الميزانية
1. القسط الثابت	– يعتبر الاستهلاك دالة في الزمن وليس في الاستخدام . – تعتبر التقادم على مدار الزمن عاملا محددا لتناقص خدمات الأصل . – ثبات مصروفات الصيانة وكفاءة التشغيل. – أهمل عامل الفائدة، أو افتراض أن تكلفة رأس المال تساوي صفرا .	– إن إهمال عامل الفائدة يؤدي إلى أن صافي الدخل يظهر معدلا متزايدا للعائد على مجموع رأس المال المستثمر ، ولكنه يتراجع في نهاية عمر الأصل وإحلاله بنفس التكلفة . – تتحمل قائمة الدخل مبالغ متساوية من تكلفة الأصل لكل فترة مالية .	صافي القيمة الدفترية = القيمة الأصلية – الإهلاك المتراكم . تنخفض القيمة بشكل ثابت من فترة لأخرى ما لم تحدث إضافات او تخلص من بعض الأصول .
2. طرق العبء	– يعتبر الاستهلاك دالة في الاستخدام وليس الزمن .	– تتحمل قائمة الدخل بعبء استهلاك متغير من سنة لأخرى بسب طريقة	صافي القيمة الدفترية = القيمة الأصلية – الإهلاك المتراكم

المتغير	– يفضل إتباعها إذا كان التقادم لا يمثل عاملا مهما في تحديد العمر الإنتاجي للأصل .	وحدات الإنتاج أو على أساس الإيرادات .	تنخفض القيمة من فترة لأخرى بشكل متغير .
3. طرق العبء المتزايد	– يفضل إتباعها إذا كانت الإيرادات وكفاءة التشغيل ثابتة أو متزايدة على مدار حياة الأصل . – أن تكون مصروفات الإصلاح والصيانة ثابتة أو متناقصة على مدار حياة الأصل .	– تتزايد أعباء الاستهلاك من فترة لأخرى . إذا تحققت الشروط الخاصة بها فان التدفق النقدي أو صافي المساهمة في إيرادات كل فترة ستتم بالثبات .	تعبر قيمة الأصل في كل فترة مالية عن القيمة المخصومة للمساهمات الباقية (الخاصة بالسنوات التالية).
4. طرق العبء المتناقص	يفضل إتباعها إذا ما : – تزايدان أعباء الإصلاح . – تناقصت كفاءة التشغيل والإيرادات – زيادة عدم التأكد في إيرادات السنوات الأخيرة .	– تتحمل السنوات الأولى من استخدام الأصل بعبء استهلاك اكبر من السنوات الأخيرة مما يظهر أرقاما ربحية اقل من السنوات الأولى.	تتناقص قيمة الأصل بدرجة كبيرة في السنوات الأولى وبدرجة أقل في السنوات الأخيرة .

ثانيا – عينة الدراسة :

لبحث مشكلة الدراسة ينطلب الامر تحديد عينة الاختبار ، وهنا لا بد بداية من تشخيص وجود ظاهرة من بين الطرق والسياسات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة في الاردن، ولهذا الغرض قام الباحث بتتبع الايضاحات المرفقة بالتقارير المالية السنوية للشركات لعامي 2007 و2008 م، وتمكن عن طرق الفحص المتمعن لهذه الايضاحات من رصد التزايد الملفت للانتباه لحالة قيام ادارت الشركات بتغيير الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبلها في اعداد المعلومات المحاسبية ، خاصة في طرق احتساب الاهلاك وطرق تسعير المخزون ، اذ بلغت نسبة الشركات التي قامت بذلك الاجراء في سنة 2008 م نحو(54.7%) من مجموع الشركات المسجلة في بورصة عمان ، اي بزيادة نحو (32.1%) عما كانت عليه في سنة 2007م، الامر الذي قد يدلل على تحول عملية التغيير في الطرق والسياسات المحاسبية من حالات محدودة الى ظاهرة يمكن ان يكون لها عواقب غير محمودة على مستقبل كفاءة السوق المالي

في الاردن ، وخاصة اذا كان الهدف من وراء تلك العملية ادارة ارباح هذه الشركات ، ذلك لما يترتب على هذه العملية من مخاطر، لذا يرى الباحث من الضروري التحقق من الغاية التي ترجوها ادارة الشركات من عملية تغيير الطرق والسياسات المحاسبية قبل الولوج في دراسة البواعث الاقتصادية لعملية اختيار الطرق والسياسات المحاسبية ، وذلك لتحديد عينة الاختبار بشكل دقيق وعلمي، ولهذا الغرض قام الباحث بتحديد طريقتين محاسبيتين شاع تغييرهما في سنة 2004 م بين الشركات، ثم بوب الشركات التي قامت بتغييرهما حسب كل طريقة ، ثم اختبر اثر التغيير في صافي الأرباح لتعيين الشركات التي مارست ادارة الارباح عن طريق تغيير في الطرق والسياسات المحاسبية وتمييزها عن الشركات التي لم تستهدف من التغيير التأثير في الارباح ، وذلك باستخدام مقياس

(Herrmann and Inoue,1996) ويوضح الجدول رقم (1) نتائج هذا الاختبار التي تظهر بجلاء قيام معظم الشركات بتغيير طرق حساب الاهلاك وطرق تسعير المخزون بهدف ادارة الارباح ، وعليه فان عينة الدراسة تتكون من الشركات التي تدير ارباحها فقط .

ويلاحظ ان من التوزيع العيني للعينة ان النسبة الكبرى من الشركات التي قامت بعملية ادارة الارباح تنتمي الى القطاع الصناعي حيث بلغت نسبتها نحو (54%) من مجموع الشركات الممهدة للدخل ، وان نسبة (52.5%) من شركات هذا القطاع قد غيرت طريقة تسعير المخزون ، في حين استخدمت النسبة الباقية من شركات هذا القطاع سياسة احتساب الاهلاك في ادارتها لأرباح شركاتها . ويلاحظ من الجدول رقم (3) ان الشركات التي تنتمي الى قطاع الخدمات والقطاع المالي والمتمثل في شركات التأمين والبنوك قد لجأت الى استخدام أسلوب التغيير في طريقة احتساب الاهلاك حصرا في ادارتها للأرباح .

جدول رقم (3) : نتائج اختبار ادارة الارباح في الشركات الاردنية لعام 2008م

نوع السياسة التي جرى عليها التغيير	الشركات التي تدير ارباحها			الشركات التي لا تدير ارباحها		
	صناعي	خدمي	تأمين البنوك	صناعي	خدمي	تأمين البنوك
التغيير في طرق احتساب الاهلاك	19	19	15	7	10	8
التغيير في طرق تسعير المخزون	21	–	–	6	–	–

ب – الفرضية الخاصة بمحدد نسبة تركيز الاسهم في مجلس الادارة:

لقد بات واضحا اهمية الدور الذي تلعبه البواعث الاقتصادية السابقة الذكر في عملية اختيار السياسات المحاسبية ، غير ان هذه الاهمية تتأثر ببعض المحددات التي قد تؤدي عدم مراعاتها ، عند اختيار السياسات المحاسبية، الى نتائج غير مرغوب فيها ،. ومن ثم تحويل عملية ادارة الربح من وسيلة ايجابية الى اداة سلبية ، ومن هذه المحددات نسبة تركيز الاسهم في مجلس ادارة الشركة حيث دلت الدراسات السابقة على ان مديري الشركات التي لديها نظام حوافز ومكافئات ادارية المرتبط برقم صافي الارباح، وفي الوقت نفسه يملكون جزءا من راس مال الشركة يواجهون في الغالب موقفا حرجا فيما يخص تقرير مستوى الربح المرغوب في الافصاح عنه في التقرير المالي، وذلك لتعارض ابعاد مصالحهم الشخصية ، فالمستوى المالي من الارباح لا شك يضمن لهم مستوى عاليا من الحوافز والمكافئات الإدارية، لكنه في المقابل سيزيد من الاعباء الضريبية والتكاليف السياسية للشركة عموما، الامر الذي قد يخفض من حصة السهم من توزيعات الارباح ، ومن ثم قيمة السهم في السوق المالي، وهو ما لا يرغب فيه

(Carlson and Bathala,1997:179-196) المالكون ، لذا يجب عليها عند اختيار السياسات المحاسبية ان توازن بين هذه العوائد . وقد دلت الدراسات على ان المديرين في

الشركات التي تنتشر فيها قاعدة الملكية بشكل واسع يكونون في وضع أفضل لتبنى السياسات التي يرونها مناسبة لخدمة تركيز الاسهم في الادارة على اختيارها لطريقة تسعير لمخزون، حيث انه بينت في حالة انخفاض نسبة تركيز الاسهم في مجلس الادارة فان المنافع الناتجة عن الافصاح عن المستويات العالية للأرباح تفوق التكاليف السياسية الناشئة عن تلك الارباح، وكذلك المدفوعات الضريبية ، وهذا يعني أن الادارة في مثل هذه الحالة ستلجأ الى اعتماد طريقة " الوارد اولا صادر اولا" ، اما عندما تكون نسبة التركيز للاسهم عالية فان التأثير السلبي للتكاليف السياسية والأعباء الضريبية على الأرباح ومن ثم اسعار الأسهم في السوق المالي، سوف يمنع الادارة من اختيار طريقة" الوارد اولا صادر اولا" (Neihaus,1989:269-281).

وتأسيسا على ما تقدم صاغ الباحث الفرضية التالية:

" كلما زادت نسبة تركيز الاسهم في مجلس ادارة الشركة ، تلاشى تأثير خطط حوافز الادارة والتكاليف السياسية في قرار الادارة بشان اختيار طريقة تسعير المخزون واحتساب اهلاك الموجودات الثابتة ، وزاد دور عقود المديونية في هذا المجال .

2 – الطرق البديلة لسياسة احتساب الاهلاك:

لا شك ان الاصول المعمرة تقتنى بهدف الحصول على منافعها الاقتصادية في المستقبل من خلال مساهمتها في تحقيق الايراد ، ومن ثم فان جزءا من كلفتها يجب ان يحمل على تلك الإيرادات خلال الفترة التي تحققت فيها ، وذلك بما يحقق متطلبات الكلفة التاريخية وقياس الدخل، ويوجد في الادب المحاسبي العديد من الطرق التي يمكن اتباعها لاحتساب الاهلاك، يوفر كل منها نموذجا مختلفا من التخصيص ، ومن ثم اثار مختلفة على القوائم المالية ، الامر الذي يتيح للإدارة فرصة الاختيار من بين هذه النماذج وفقا لدالة تفصيلاتها ، خاصة ان المعايير المحاسبية الدولية لم تشر او تلزم ادارة الشركات بضرورة اتباع طريقة معينة للاحتساب شريطة الثبات عليها من فترة لأخري والافصاح عن اي تغيير وأسبابه، ويوضح الجدول رقم (3) الاثار المترتبة على كل طريقة من طرق احتساب الاهلاك وبناءاً على الأساس النظري لسياستي تسعير المخزون واحتساب الاهلاك، وفي ضوء معطيات التقارير المالية لسنة 2008

م للشركات عينة الدراسة، بوب الباحث شركات عينة الدراسة المجموعتين بحسب اثر تغيير السياسة المحاسبية في صافي ارباح سنة2008م، تمثل المجموعة الأولى الشركات التي غيرت طريقة تسعير المخزون او طريقة احتساب اهلاك الموجودات الثابتة بهدف زيادة صافي أرباحها، اما المجموعة الثانية فهي الشركات التي غيرت الطريقة المحاسبية الخاصة بتسعير المخزون او طريقة احتساب اهلاك بهدف خفض ارباحها، ويبين الجدول رقم(4) عدد هذه الشركات في كل مجموعة

والغرض تعميم المعلومات المتعلقة بهذين المتغيرين التابعين ، فقد أعطى الباحث قيمة(1) للشركة التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة الارباح ، والقيمة (−1) للشركة التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف خفض الارباح.

جدول رقم (4) توزيع الشركات عينة الدراسة حسب أثر تغيير السياسة المحاسبية على الارباح

السياسة المحاسبية	العينة	سياسة تؤدي الى زيادة الار		سياسة تؤدي الى خفض الارباح	
		العدد	%	العدد	%
تغيير طريقة احتساب الاهلاك	49	18	36.7	31	63.3
تغيير طريقة تسعير المخزون	25	11	44	14	56

ب- المتغيرات المستقلة:

1 – حوافز ومكافآت الادارة: للتعبير عن هذا المتغير كميا قام الباحث بتصنيف الشركات عينة الدراسة الى مجموعتين، تضم المجموعة الاولى الشركات التي لا يوجد فيها نظام للحوافز والمكافئات الادارية يعتمد على رقم صافي الارباح، وقد اعطي قيمة (صفر) لكل شركة من شركات هذه المجموعة التي بلغ عددها (27) شركة. اما المجموعة الثانية فهي الشركات التي

يوجد فيها نظام للحوافز والمكافئات الادارية يعتمد على رقم صافي الارباح . وقد عبر الباحث عن هذا المتغير في هذه الشركات بنسبة مئوية قام باستخراجها عن طريق قسمة رقم الحوافز والمكافئات التي تقاضاها اعضاء مجلس الادارة في سنة 2004م على رقم صافي الارباح في السنة نفسها ، وبلغ متوسط هذه النسبة نحو (8.069%)

2 – التكاليف السياسية : نظرا لصعوبة قياس التكاليف السياسية بصورة مباشرة، فقد اتفق الباحثون على اعتبار حجم الشركة مقياسا تقريبيا للتكاليف السياسية ، لذلك استخدم الباحث مجموع موجودات الشركة للتعبير عن حجمها ، ولفرض تنسيق بيانات هذا المتغير مع بيانات المتغيرات الاخرى بهدف عدم تشويه النتاج؛ قام الباحث بإعطاء أرقام للشركات تعبر عن ترتيب حجم الشركة بين شركات كل مجموعة ، ففي مجموعة الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية الخاصة بالإهلاك بهدف زيادة الارباح؛ اعطى الباحث رقم(18) الذي يمثل مجموع هذه الشركات كما هو مبين في الجدول رقم (4) ، لأكبر شركة في هذه الشركة رقم(31) ، في حين اخدت اصغر شركة الرقم(1)، وهكذا بالنسبة للشركات التي غيرت سياسة تسعير المخزون.

3 – عقود المديونية : للتعبير عن هذا المتغير يستخدم الباحث نسبة المديونية التي تقاس بقسمة مجموع الالتزامات على مجموع الموجودات.

ج – متغير نسبة تركيز الاسهم:

قاس الباحث هذا المتغير بقسمة مجموع حصص اعضاء مجلس ادارة الشركة في رأس مال الشركة ، ثم قام بعد ذلك بتبويب الشركات الى مجموعتين باستخدام الوسيط لنسبة تركيز الاسهم ، حيث وصفت الشركات التي تكون فيها نسبة التركيز اعلى من قيمة الوسط بأنها شركات ذات نسبة تركيز عالية ، أما الشركات التي تكون فيها نسبة تركيز الاسهم اقل من قيمة الوسيط فقد وصفت بانها شركات ذات نسبة تركيز منخفضة ، والجدول رقم (5) يبين توزيع الشركات عينة الدراسة حسب نسبة تركيز الأسهم.

جدول رقم (5)توزيع الشركات عينة الدراسة حسب نسبة تركيز الاسهم

اثر التغيير في السياسة المحاسبية في صافي الارباح	نوع السياسة المحاسبية	عدد الشركات ذات التركيز العالي	عدد الشركات ذات التركيز المنخفض
سياسة تؤدي الى زيادة الارباح	سياسة احتساب الاهلاك	11	7
	سياسة تسعير المخزون	9	2
سياسة تؤدي الى خفض الارباح	سياسة احتساب الاهلاك	8	23
	سياسة تسعير المخزون	4	10
المجموع		32	42

خامسا- تحديد الأسلوب الاحصائي المناسب لاختبار الفرضيات:

قبل تقرير الاسلوب الاحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها ، ينبغي اختبار ما اذا كان توزيع المجتمع الاصلي الذي سحبت منه العينة طبيعيا، ولهذا الغرض يستخدم الباحثLillefors test for normality الذي يعتمد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمفردة مجموع الموجودات لعينة الدراسة، حيث تم اختبار الفرضية التالية :

H : أن بيانات عينة الدراسة المسحوبة من المجتمع الاصلي ذات توزيع طبيعي عند مستوى معنوية(5%)

وقد تم اجراء الاختبار على اساس النموذج التالي:

$$T=Sup(x)\ F^{*}(x) - S\ (x)$$

حيث ان :

. S(x)و F* (X) اكبر فرق أو مسافة عمودية بينSup=

=دالة التوزيع الطبيعي (المعياري).F*(x)

دالة التوزيع الاختباري للعينة.S(x)=

من الجداول الاحصائية. ويمد W.95. ويمكن الحصول على قيمة T>W.95 ترفض الفرضية اذا كان كان (.156)وحيث ان قيمة S(x)و F* (x)) وجد ان اكبر او مسافة عمودية بين كل من المحسوبة، فان فرضية العدم تقبل، ومن ثم فانه ينبغي استخدامT الجدولية اكبر من قيمة W.95 الاختبارات الاحصائية البارا مترية(المعملية) ، ويعتقد الباحث ان معادلة الانحدار المتعدد تعد من الاختبارات المعملية المقبولة في مجال قياس الاثر للمتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، كما انها تساعد في ترتيب تسلسل اهمية تأثير كل من المتغيرات المستقلة من خلال حساب معامل المرونة للمتغيرات ، وعليه فان نموذج الاختبار سيكون على النحو التالي:

Y aj= a ij+ b1 x1+ b2 x2 + b3 x3 +eij

حيث ان:

السياسة المحاسبية التي قد تكون طريقة تسعير المخزون أو حساب الاهلاك. Yaj=

الحد الثابت.aij=

الحوافز والمكافئات الادارية.X1=

التكاليف السياسية.X2=

نسبة المديونية.X3=

الخطأ المعياري.eij=

والجدير بالذكر ان الباحث اخذ في اعتباره علاقة الارتباط المتبادلة بين المتغيرات المستقلة قبل استخدام النموذج في فحص فرضيات الدراسة، واوجد مصفوفة الارتباط المتعددة المستقلة

والمدرجة نتائجها في الجدول رقم(6) الذي يظهر بوضوح عدم وجود علاقات ارتباط بين المتغيرات المستقلة الثلاثة، مما يعني ذلك سلامة استخدام النموذج في الاختبار.

جدول رقم(6)

مصفوفة الارتباط المتعددة

المتغيرات	X1	X2	X3
X1	1	0.015	0.103
X2	0.015	1	0.115
X3	0.103	0.115	1

كما ينبغي الاشارة الى ان الباحث سيستخدم نموذج الاختبار في كل من الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة الارباح او خفض الارباح، مما يعني ان الباحث سيختبر فرضيات الدراسة في كل من المجموعتين بشكل منفصل، وذلك من اجل الحصول على نتائج اكثر دقة عن اثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات الثابتة.

نتائج الدراسة:

أولا– نتائج اختبار الفرضيات :

تشير نتائج تحليل الانحدار والمكافئات الادارية لكلتا السياستين في مجموعة الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة الارباح، في الحقيقة ان هذه النتيجة تعد مقبولة منطقيا ، خاصة ان نسبة (58.62%) من مجموع شركات المجموعة البالغ (29) شركة لا يوجد فيها نظام للحوافز والمكافآت الادارية يعتمد على رقم صافي الارباح؛ مما يعني ذلك ان دوافع الادارة في استخدام اليات ادارة الارباح بشكل ايجابي لا يرتبط بتحقيق الشهرة الادارية التي تضمن استمرار تدفق العوائد النقدية في المستقبل ، وانما هناك دوافع اخرى . ومما يؤكد ذلك ان معظم

ادارات هذه شركات هذه المجموعة ، بل معظم شركات عينة الدراسة ، هم من كبار المساهمين فيها ، الامر الذي يشير الى ان الحوافز والمكافئات ،سواء النقدية أو المعنوية ، لا تشكل مساحة واسعة من دائرة اهتمامها المالي للشركة بقدر اهتمامها بزيادة قدرة الشركة على البقاء والاستمرار في سوق المنافسة وخلق التدفقات النقدية اللازمة لتوفير الاحتياجات المالية المطلوبة ، لما لذلك من اثر ايجابي في تنظيم قيمة الشركة في السوق المالي ثم في ثروة المساهمين، وهذا ما قد يفسر رفض الفرضية في الشركات التي غيرت سياستها بهدف خفض الارباح، وعلى الرغم من ان نسبة (77.8%) من مجموع شركات المجموعة تعتمد نظاما للحوافز والمكافآت الادارية يقوم على اساس رقم صافي الارباح ، اذا ما تجاهل الباحث السبب المتعلق برغبة الادارة في استدعاء اسهم الشركة من التداول وتحويلها الى شركة مغلقة (اي شركة عائلية ، خاصة ان هذا النوع من الشركات اصبحت ظاهرة ملموسة تسود في بورصة عمان) ، على اعتبار ان الدراسات السابقة لم تجد دليلا على علاقة خفض الارباح من جانب الادارة وعملية الاستدعاء(De Anglo,1986:400-420)

على الرغم من ان الباحث لاحظ ارتفاع حصص اسهم اعضاء مجالس ادارات معظم الشركات عينة الدراسة في رأس مال شركاتهم خلال النصف الاول من عام 2009م مقارنة بحصصهم في سنة 2008م . وعليه يمكن القول ان وجود نظام للحوافز والمكافآت الادارية يعتمد على رقم صافي الربح من عدمه لا يعد باعثا اقتصاديا لسلوك الادارة في اختيار السياسات المحاسبية.

2 – رفض فرضية التكاليف السياسية بالنسبة لكلتا المجموعتين وللسياستين المحاسبيتين . وهي نتيجة متوقعة من قبل الباحث، وذلك لضعف دور نقابات دور العمال في ممارسة الضغوط على ادارة الشركات ومحدودية تدخل الدولة في فرض تشغيل العمالة الوطنية او تحديد الاجور. الى جانب ضعف احتمالات صدور أحكام قضائية بتعويض الغير عن اضرار لحقت بهم على انها نتيجة مباشرة لمزاولة الشركة لنشاطاتها ، فضلا عن ضعف ممارسات تسعير المنتجات والخدمات ، وبذلك فان نتيجة هذه الفرضية جاءت بشكل لا يدعم نتائج الدراسات السابقة مثل

دراسة (Key,1997:309-437) ومؤكدة نتائج دراسة (جهماني 2001) التي أظهرت عدم وجود فروقات جوهرية بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة من حيث وجود سلوك تمهيد الدخل في كل من قطاع الخدمات والصناعة في الاردن.

3- قبول فرضية عقود المديونية في مجموعة الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة الارباح، لا شك ان هذه النتيجة تؤكد تفسير الباحث لنتيجة فرضية الحوافز والمكافآت الادارية؛ اذ تكشف نتائج هذه الفرضية الدوافع الحقيقية للإدارة في تغيير سياستها المحاسبية، فالفحص المعمق لنسب المديونية يكشف ان اغلب الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة الارباح، هي من الشركات ذات النسبة المديونية العالية ، ومن ثم من المنطق لجوء ادارات شركات هذه المجموعة الى الطرق والسياسات المؤدية الى زيادة ارباحها، وذلك لتوفير شروط عقود الائتمان، او على الاقل اعطاء اشارة موجبة للمقرضين عن القدرة المالية الجيدة للشركة وامكانياتها المستقبلية في خلق التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالدين وأعبائه.

أما في مجموعة الشركات التي غيرت سياساتها المحاسبية بهدف خفض الارباح، فقد أظهر الاختبار الاحصائي عدم معنوية تأثير هذا المتغير في سلوك الادارة في اختيار السياسات المحاسبية، رغم ان نسبة مديونية هذه الشركات ليست منخفضة، ويعتقد الباحث ان السبب في ذلك يعود الى قدرة ادارة هذه الشركات على استخدام موجوداتها للحصول على القروض والتمويل المطلوب بدلا من المناورة في الارباح، خاصة ان هذه المجموعة من الشركات تتصف بكبر حجم موجوداتها. ومما يقرب هذا الاعتقاد الى الحقيقة ارتفاع نسبة الموجودات المرهونة في شركات هذه المجموعة مقارنة بنسبتها في شركات المجموعة السابقة، اذ تشكل هذه النسبة في المتوسط نحو (39%) من مجموع الموجودات الثابتة لهذه الشركات، في حين تبلغ هذه النسبة في الشركات التي غيرت سياستها المحاسبية بهدف زيادة ارباحها متوسطا نحو (13.5%) في مجموع موجوداتها الثابتة. وتأسيسا على هذه النتيجة فان عقود الائتمان تعد باعثا اقتصاديا لسلوك الادارة باتجاه تمهيد الدخل لزيادته وتحسينه.

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار لفرضيات الدراسة

السياسة المحاسبية	المتغيرات المستقلة	الشركات التي غيرت سياساتها بهدف زيادة الارباح					الشركات التي غيرت سياساتها بهدف خفض الارباح				
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الانحدار	Tقيمة المحسوبة	قاعدة القرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الانحدار	Tقيمة المحسوبة	قاعدة القرار
سياسة احتساب الاهلاك	X1	4.3%	0.225	0.045	1.203	H1ترفض	%11.2	%0.157	0.103	1.255	H1ترفض
	X2	9.5	0.106	0.106	1.144	H2ترفض	16	0.215	0.112	1.173	H2ترفض
	X3	27.8%	0.437	0.437	1.945	H3تقبل	%23.4	0.165	0.205	1.088	H3ترفض
		الخطأ المعياري 0.049					الخطأ المعياري 0.0485				
		%77.6					% 80.5				
		0.248					0.428				
		1					-1				
		المحسوبة عند درجة الحرية(1-14) 6.351**Fقيمة					المحسوبة عند درجة الحرية(1-27) 4.37*Fقيمة				

وقد توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية :

- تباين أساليب المعالجة المحاسبية لبعض السياسات المحاسبية محل الدراسة والبحث، وهما سياسة تقييم المخزون السلعي وسياسة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل.

- تبين أن العوامل تؤثر في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الأردن (حجم المنشأة، ونسبة الملكية الحكومية، والتغير فالأرباح)، كما أن للعوامل البيئية (درجة التحفظ، العرف المحاسبي) تأثيراً مماثلاً على اختيار تلك السياسات.

– أنه في فرضية المكافآت والحوافز فإن الشركة لا تعطي مكافآت للإدارة لان مجلس الإدارة من ملاكها وان ملاكها هي المجموعة الفرنسية بعد أن اشترت حصة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، بينما تعطي مكافآت للموظفين الموجودين لديها كما هو موضح في بيانات السياسة المحاسبية للشركة (مكافآت الموظفين) ، وإنها رفضت فرضية المكافآت والحوافز لمجلس الإدارة رفضت فرضية عقود المديونية لأنه تم تغيير في سياسة الشركة وذلك بتحويل رسملة الفوائد على العقارات والآلات والمعدات إلى مصاريف وخصمها من قائمة الدخل مما أدى إلى خفض الأرباح وعدم قدرتها على الاقتراض .

. تقبل فرضية التكاليف السياسية وذلك بناًء على ما طلبته الحكومة المملكة الأردنية بتغيير في رسملة الفوائد على العقارات والآلات والمعدات وتحويلها إلى مصاريف وتحويلها إلى قائمة الدخل وبناًء عليها تم تخفيض من الأرباح وبذلك اتجهت الشركة لاستخدام هذا التغيير للتخفيض من قيمة الضريبة .

التوصيات :

1. ويوصي الباحث مجالس الادارات بأنه في حالة التغيير في السياسة المحاسبية بأن يقوم بدراسة الأثر المترتب على هذا التغيير من ناحية فرضية التكاليف ، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الأرباح مما يترتب عليه زيادة في الضرائب ،

2. تقليص عدد البدائل المتاحة للاختيار من بين السياسات المحاسبية، وبما يتماشى مع الاتجاه الحديث الذي تتبناه حالياً معايير المحاسبة الدولية.

3. ضرورة التعمق في دراسة وتقييم الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية التي يتم اختيارها.

4. تطوير الدور الذي تلعبه بورصة عمان للأوراق المالية في مجال تنظيم السياسات المحاسبية بتطوير متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي.

قائمة المراجع:

أولاً : المراجع العربية:

1. صالح ،رضا إبراهيم،(2003) ، "محددات اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية المدخل الايجابي– دراسة اختباريه على الشركات السعودية " ، مجلة الإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، معهد الإدارة العامة ، العدد الثالث ، سبتمبر /رجب .

2. عثمان ،الأميرة إبراهيم ، (2000)،تقييم منهجية العلمية للإطار الفكري للنظرية الايجابية، مجلة لإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية، الرياض معهد الإدارة العامة ، العدد الرابع شوال/يناير

.3 الدهراوي، كمال الدين،(2005) تطوير نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية ،

4. جهماني، عمر عيسى، سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، البحرين، المجلد 4، العدد 1، 2001، ص ص 103-141

5. حميدات، جمعة، (2004) مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، ص 67-68

6. صالح، رضا ابراهيم،(2009) أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة الإسكندرية، العدد الثاني مجلد (46)، ،ص 32 .

7. العطاونة، هبة أحمد (2005)،" السياسات المحاسبية بين الثبات والتغيير (دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية)"، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ص 24-25 .

8. قانون الشركات الأردني، رقم (22) لسنة 1977 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006.

9 . لجنة المعايير المحاسبية الدولية، (2010)، المعايير المحاسبية الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: الأردن.

10. هيئة الأوراق المالية (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) صادرة بالاستناد لأحكام المادة (12/ف)من قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002، وبموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2004/53) وعدلت بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2005/257)

11.البحيري هاني احمد(1993) دراسة تحليلية اختيبارية لمتطلبات الاستراتيجية الادارية للخيارات المحاسبية في مصر– مجلة البحوث التجارية مجلد 10 العدد الاول .

12. حمد الله احمد السيد(1987) تحديد المتغيرات المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية في ظل النظرية الواقعية مجلة البحوث التجارية المجلة9 العدد11.

ثانياَ : المراجع الاجنبية:-

1. Dhaliwal,D (2005), "The Effects of the Firms' Capital Structure *on Christenson,Peter,Joel S. Demski and H.Frimor(2002), "Accounting Policies in Agencies with Moral Hazared and Renegotiation ,Journal of Accounting Research.*
2. *the Choice of Accounting Methods" , The Accounting Review,January: 78 – 74*
3. *Watts,R.andJ.L.Zimmerman(1994),"Towards a Positive Theory of the Setermination of Accounting Standards",The Accounting Review,53:112*
4. *.Whitley.R.D.(2001),"The Possibility and Utility of Positive Accounting Theory". Accounting Organization and Soiety, Vol.13,No..*
5. *Belkaoui,Ahmed(2004).Accounting Theory.3th Edition, LONDON-T*houson.
6. *De Angelo,L,E (1986) " The effects of the Firms Capital Structure on the Choice of Accounting Methods" Journal of Accounting and Economic, July:420.*

7. *Carison. S.J. and C.T. Bathala (2005) "Ownership Differences and Firms income Smoothing Behavior" Journal of Business Finance and Accounting vol.24,No.2,March:179-196.*
8. *Christenson. Peter (2002)' The Methodology of Positive Accounting" Journal of Accounting Research,40: 1071-1090.*
9. *Herrman.D(1996)' Income Smoothing and Intcentives by Operrating Condition: An Emprical Test Using Depreciation Changes in Japan"journal of International Accounting vol.15,No.2:161-178.*
10. Niehaus, G.R(1989)" Ownership Structure and Inventory Method Choice" The Accounting Review, April:269-281.